

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وعنه مكروه اختاره القاضي في المجرد وصاحب الفائق فيه وأطلقهما في الفروع .
فعلى القول بالكراهة يقع العقد لازماً نص عليه .
وعلى القول بالتحريم لا يبطل العقد وله الرد على الصحيح من المذهب وقدمه في الفروع
والمغني والشرح وهو ظاهر كلامه في رواية بن الحكم .
وقال القاضي وأصحابه هذا بمنزلة التدليس والغش له الرد ما لم يعلم أن البائع يعلم
قدره جزم به في المحرر والنظم والزركشي وابن رزين وغيرهم .
وقال في الرعاية الكبرى إن جهله المشتري وحده وجهل علم بائعه به صح وخير فيه .
وقيل لا يصح وإن علم البائع به صح ولزم انتهى .
وقال أبو بكر وابن أبي موسى يبطل البيع وقدمه في الترغيب والحاوي الكبير وغيرهم .
قال الزركشي قطع به طائفة من الأصحاب .
الفائدة الثانية علم المشتري وحده مثل علم البائع وحده وقدمه في الفروع وقال كما لم
يفرقوا في الغبن بين البائع والمشتري وقدمه الزركشي .
وقدم بن عقيل في مفرداته أن المقلب في العلم البائع بدليل العيب لو علمه المشتري وحده
جاز ومع علمهما يصح وفي الرعاية وجهين .
قال في الفروع وهو ظاهر الترغيب وغيره وذكرهما جماعة في المكيل .
الفائدة الثالثة لو علم قدر الصبرة البائع والمشتري فقبل حكمهما حكم علم البائع وحده
على ما تقدم وقدمه في الحاوي الكبير .
قال الزركشي فعموم كلام الخرقى يقتضي المنع من ذلك وجزم أبو بكر في التنبيه بالبطلان